أولا : النتائج :

توصلت الدراسة إلى نتيجة عامة مؤداها ، إمكانية تطبيق القواعد الأنجلو أمريكية للفهرسة فى طبعتها الثانية المراجعة (قاف2) ، أو قواعد (تدوب(د)) على الدوريات الصادرة باللغة العربية ، مع إجراء بعض التعديلات الطفيفة على بعض القواعد ، وإضافة بعض القواعد لتشمل الحالات الخاصة بالسمات الببليوجرافية للدوريات العربية حتى تصبح القواعد أكثر ملائمة للتطبيق على الدوريات الصادرة باللغة العربية ، والمساعدة فى الوصول إلى الصيغة القومية للتقنين العربى للوصف الببليوجرافى "تعروب" ، وهذه النتيجة العامة تؤكد فرض الدراسة .

كما توصلت أيضا إلى مجموعة من النتائج على ضوء ماسبق عرضه فى فصول الدراسة وبيان أبرز هذه النتائج كما يلى :

1-يتوافق الفصل 12 من القواعد الأنجلو-أمريكية للفهرسة (قاف2) إلى حد كبير مع التقنين الدولى للوصف الببليوجرافى للدوريات (تدوب (د)) ، إلا أن الأخير يتفوق على الأول فى بعض النواحى مما يؤهله لأن يكون الأكثر مناسبة لفهرسة الدوريات العربية .

2-لم تفرق القواعد فى (قاف2) بين الإحتياجات الببليوجرافية للمكتبات ، واحتياجات الهيئات الببليوجرافية من جانب آخر ، بينما فعل (تدوب (د)) ذلك .

3-مازالت الجهود العربية تدور حتى الآن فى فلك التعريب للقواعد الأجنبية - وهى تمثل المرحلة الأولى المبدئية - ولم يصدر حتى الآن تقنينا عربيا خالصا يراعى الاحتياجات والممارسات الوطنية مع مسايرة المتطلبات الدولية فى نفس الوقت .

4-تناسب القواعد الواردة فى الفصل 12 من القواعد الأنجلو-أمريكية للفهرسة (قاف2) ، وكذلك فى (تدوب (د)) الكثير من السمات الببليوجرافية للدوريات العربية ، باستثناء بعض القواعد التى تتطلب تعديل أو إضافة .

5-عدم اهتمام المكتبات ومراكز المعلومات ، أو الهيئات الببليوجرافية بفهرسة الدوريات ، والاكتفاء فقط بفهرسة مالديها من كتب .

6-تبين من دراسة واقع فهرسة الدوريات العربية - القليلة- عدم الدقة فى التطبيق من ناحية وعدم الالتزام بما ورد فى القواعد سواء (قاف2) ، أو (تدوب (د)) ، من جانب المفهرسين العرب ، وقد يرجع السبب فى ذلك إلى عدم فهم واستيعاب القواعد ، بالإضافة إلى عدم

استخدام تفسيرات القواعد عند إجراء عملية الفهرسة ، كما قد ترجع الأسباب فى الأخطـــاء الواردة فى التطبيقات العربية إلى عدم وضوح نص القاعدة فى بعـــض الأحيـــان ، حيـــث يختلف المفهرسون حول فهمها ، وتعالج (مك:LC) هذه المسألة بإعداد تفســـيرات للقواعـــد التى تحتاج إلى تفسير أو توضيح .

وتشير هذه النتيجة إلى انخفاض مستوى المهارات البشرية المدربـــــة علـــى فهرســـة الدوريات بصفة عامة .

ثانيا : التوصيات :

توصى الرسالة بما يلى :

1- يفضل استخدام (تدوب (د)) المراجعة الصادرة عام 1988والمعربة عام 1990 - مبدئيا - للتطبيق على الدوريات الصادرة باللغة العربية لحين صدور (تعروب) المرتقب .

2 - تعديل بعض القواعد لتتلاءم مع السمات الببليوجرافية للدوريات الصادرة باللغة العربيـــة كما يلى :

أ - ألا تكون صفحة العنوان هى المصدر الأساسى للمعلومات ، وأن تؤخذ المعلومـــات مـــن أكمل المصادر بالدورية ، واستخدام تبصرة "مصدر العنوان نفسه" فى أضيق الحدود ، وتجدر الإشارة إلى أن (تدوب (د)) يعتبر بديل صفحة العنوان كأنه صفحة عنوان ، وبالتالى لايذكـــر هذه التبصرة .

ب - استخدام "بيان المسئولية" فى أضيق الحدود ، على أن تسجل جهة الإصدار بشكل أساسى فى حقل النشر .

ج - وضع تسمية العدد الأخير المقتنى من الدورية فى المكان المخصص للعدد الأخير الصادر من الدورية ، لصعوبة التحقق من توقفها أو عدمه خاصة فى الدوريات القديمة - وذلـــك فـــى حالة الفهارس- والربط بين هذا الحقل وبين مقتنيات المكتبة كما كانت التسمية الســـابقة لـــهذا الحقل "المقتنيات" فى (قاف 1) ، أما فى الببليوجرافيات فيبقى الوضع كما هو حيـــث توضـــع تسمية كل من العدد الأول والعدد الأخير .

د - النص على الإكتفاء بالتقويم الميلادى فى التسمية الزمنية باعتباره تقويمـــا عالميـــا مـــن المشرق إلى المغرب فى حالة وجود تقاويم أخرى ، إلا فى أضيق الحدود كأن تصدر الدورية مثلا وفقا للتقويم الهجرى ، أو القبطى ، الخ ، فينص على تسجيل كلا التقويمين .

هـ – التعبير عن التسمية الزمنية فى شكل مختصر قدر الإمكان سواء بالتعبير عن الأرقام الموجودة فى أسماء بعض الشهور (كانون الأول ، تشرين الأول ، الخ) ، أو باستخدام أرقام الشهور الميلادية بدلا من أسمائها.

و – تعديل القاعدة الخاصة بتسجيل مكان النشر ، بحيث تسمح بكتابة مكان النشر إذا كان المفهرس متأكدا منه دون الحاجة إلى تسجيل اسم الحى أو الضاحية ، ودون استخدام المعقوفات ، وبلغة المفهرس ، وذلك نظرا لأن هذه القاعدة تنص على نسخ مكان النشر بالشكل والحالة النحوية التى يظهر بها ، ويمكن تطبيق ذلك المعيار على الدوريات الأجنبية وليس العربية.

ز – إعطاء أهمية أكبر بالنسبة لبيان المقتنيات وطريقة تسجيله حسب المعايير السائدة فى هذا الصدد .

ح – عدم تسجيل تاريخ نشر الدورية إلا فى حالة إختلافه عن ذلك المسجل فى حقل التسمية الرقمية ، الزمنية ، الخ .

ط – تسجيل التتابع الفعلى للدورية ، وعدم التقيد بالتتابع المنصوص عليه فى الدورية ، أو بالألفاظ الواردة بالدورية ، اعتماداً على قائمة شاملة بالأنماط المختلفة للتتابع ، ويمكن أن يتم تسجيل التتابع الوارد بالدورية ، ثم يعقبه بين هلالين التتابع الحقيقى للدورية ، ويوجد هذا فى العديد من التطبيقات بالخارج .

3 – ضرورة الإسراع فى إصدار (تعروب) ، بحيث يعكس فلسفة (تدوب) ونظامه الذى يمكن أن يتمثل فى الإصدارة العربية ، ويدخل فى هذا الالتزام بعناصر الوصف المحددة لكل الحقول الثمانية ، وترتيب العناصر داخل تلك الحقول ، وترتيب الحقول ذاتها ، وعلامات الترقيم سواء للحقول ، أو لعناصر الوصف داخلها ، على أن تتولى إحدى الهيئات القومية ، أو الإقليمية فى الوطن العربى مسئولية هذا الإصدار ، حتى نتجاوز مرحلة الترجمة و/أو التعريب المبدئى المؤقت للتقنينات الدولية إلى مرحلة التأصيل ، ويمكن أن يتم ذلك إما بالتعاون بين المكتبات الوطنية بالبلاد العربية ، أو من خلال الإتحاد العربى للمكتبات والمعلومات (أعلم) ، أو المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو)

4 – توفير المهارات البشرية اللازمة لتطبيق القواعد فى المكتبات ، لأن الممارسة هى أساس التطوير ، ويشمل ذلك تدريب الكوادر البشرية سواء فى مرحلة ماقبل العمل أو بعد الالتحاق بالعمل عن طريق الدورات التدريبية ، والتعليم المستمر ، الخ ، كما ينبغى توحيد مصطلحات الفهرسة على المستوى العربى ، والإشارة إلى الاختلافات بين المصطلحات كمترادفات .

5 – ضرورة التزام القائمين على إصدار الدوريات – من محررين وناشرين ، الخ – بالمعايير الخاصة بإخراج الدوريات ، على أن تسجل البيانات الببليوجرافية الكاملة على صفحة العنوان ، أو الترويسة بالنسبة للصحف ، وفى موقع ثابت ، وأن يشار إلى التسمية الرقمية والزمنية الخاصة بالعدد الأول من الدورية فى كل عدد –كما هو الحال فى صحيفة "الأهرام" ، ليتسنى للمفهرس تسجيلها فى بطاقة الفهرسة عند افتقاد العدد الأول .